

كتب الأبل

قامت حياة الإنسان في بعض المجتمعات الأري ، وما زالت تقوم في المجتمعات غير مكتملة التطور ، على حيوان ما ، يتخذ منه إنسان ذلك المجتمع طعامه وشرايه ومأواه وراحته ، ويجمله وحدته القياسية التي يعطي لكل فرد من أبناء مجتمعه قيمته وفق ما يملك منها . ويختلف ذلك الحيوان ، باختلاف البيئات وما تفرضه من حاجات . فالبيئات الرعوية والصحراوية لا يسد حاجتها إلا الناقة ، والبيئات الزراعية يلبى طلباتها البقرة أو الجاموسة ، والبيئة الثلجية تفرض ما شابه الرنة (١) .

وكان عماد العربي الناقة ، التي تعطيه اللبن غذاءه الأول ، وتنقله من موضع إلى آخر ، وتهب جلودها ووبرها ليتخذ منها ماشاء ، وتحفظ له الماء في كرشها إن نفذ منه الشراب واضطرته الحاجة إلى البحث عنه في جوف نافته . فلا عجب أن سمى العربي الأبل : المائل . ولا عجب أن وضعها القرآن الكريم نصب أعين العرب صراراً ، يشيد عن طريقها بنعم الله عليهم ، وبلغتهم إلى ما في خلقها من آيات تدعو إلى الاعتبار والتفكير . ولا عجب أن كانت الناقة معجزة النبي العربي : صالح ، عليه الصلاة والسلام . ولا عجب أن تشغل الناقة المكان الكبير الذي شغلته في شعر عرب الجاهلية والإسلام .

ولا غرو إذن أن يؤلف العرب في الأبل أول ما يعمدون إلى التأليف ، فيخص اللغويون الأبل بالرسائل اللغوية ، منذ وقت مبكر ، وبالعاجون بعض أمور متصلة بها أيضاً ، كالرحل والقَتَب اللذين ألف فيهما أبو عبيدة معمر بن

(١) نوع من الغزال يعيش في الأقطار الشمالية .

المثني^(١) (ت ٢١٠ هـ) ، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري^(٢) (ت ٢١٥ هـ) ،
والبرقي والخزائم التي ألف فيها الثاني منها^(٣) .

وأول من أشار أصحاب التراجم إلى أنه تعرض للأبل في كتاب لغوي
وفاءً : النضر بن شميل (ت ٢٠٤) . فقد أفرد لها الجزء الثالث من كتابه
الكبير «الصفات» الذي كان في خمسة أجزاء^(٤) ، كلها ما زال مفقوداً .

وما زلنا أيضاً نفتقد كتاب الأبل الذي ألفه أبو عمرو إسحاق بن مزار
الشيباني (ت ٢٠٦)^(٥) ، والذي ألفه أبو عبيدة^(٦) ، وكتاب أبي زيد
الأنصاري^(٧) . وكان الأخير أحد مراجع الجوهري في صحاحه ، فقد جاء
في مادة «عميل» : «قال أبو زيد في كتاب الأبل : العَمَيْتَلَة : الناقة
الجسيمة» . وتلقاه محمد بن خير^(٨) بثلاثة طرق عن أبي علي انفالي ، الذي
أخذه عن ابن دريد ، عن أبي حاتم السجستاني ، عن المؤلف . ولا شك أن
أبا عبيد القاسم بن سلام اعترف منه كثيراً ، فهو كثير الذكر لاسم أبي زيد
بين من روى عنهم .

- (١) ياقوت : معجم الأدياء ١٩ : ١٦١ .
- (٢) ابن خير : فهرسة مارواه عن شيوخته ٣٧١ .
- (٣) المرجع نفسه .
- (٤) ابن النديم : الفهرست ٥٢ (الطبعة المصرية) . ابن خلدكان : وفيات الأعيان
٢ : ٢١٤ .
- (٥) الففطي : إنباه الرواة ١ : ٢٢٧ . حاجي خليفة : كشف الظنون ٥ : ٣٠ .
- (٦) ابن النديم : الفهرست ٨ . ياقوت : معجم الأدياء ١٩ : ١٦١ . السيوطي :
بصية الرعاة ٣٩٥ .
- (٧) ابن النديم : الفهرست ٨١ . السيوطي : البنية ٢٥٥ .
- (٨) فهرسة مارواه عن شيوخته ٣٧١ .

ونسب القدماء إلى أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦) كتاباً عن الإبل^(١). ولكن الدكتور أوغست هافنر Dr. August Haffner عثر على كتابين منسوبين إلى الأصمعي باسم «كتاب الإبل» ، فحققهما ونشرهما في مجموعته «الكنتز اللغوي في اللسان العربي» عام ١٩٠٣ .

وأحد الكتابين 'عثر على عدة نسخ منه ، وهو متصل الرواية عن المؤلف ، فقد أعلن في مطالعه أن عبد الرحمن بن عبد الله المعروف بابن أخي الأصمعي أخذه عن عمه قراءة عليه ، ثم قرأه عليه محمد بن العباس اليزيدي ، وقرأه على اليزيدي^٢ عمر بن محمد بن صيف ، وعلى ابن سيف الحسن بن محمد المقرئ الشاموخي ، وعليه المبارك بن عبد الجبار الصيرفي ، الذي قرأه عليه صاحبه موهوب بن أحمد الجواليقي^(٣) .

ويقع هذا الكتاب في واحد وعشرين صفحة (من ١٣٧ إلى ١٥٧) .
ويبتدئ بفصل لا عنواؤه ، يشغل تسع صفحات (١٣٨ - ١٤٧) .
ويفتتح بضراب الإبل وضروبه ، وسماتها والمراحل التي تمر بها في أنثائه ، ونتاجها وأجناسه ، وولدها وما يطلق عليه في أطوار عمره . ويبين من السياق أن المؤلف يحاول أن يلتزم هذا الترتيب ، ولكنه يفلت من بين يديه أحياناً ، فتضطرب بعض المواد وتتداخل ، وتنقطع بعض المراحل وتتباعدها ، فيفصل بينها ما ليس منها ، وتكرر . ثم يجمع بعض الصفات المختلفة في الإبل ، والتي

(١) ابن التديم : الفهرست ٨٢ . ابن خير : فهرسة ٣٧٤ . السيوطي : البغية ٣١٤ .
(٢) ذكر ابن خير في فهرسته (ص ٣٧٥) رواية أخرى للكتاب ، فقد أخذه هو عن أبي عبد الله محمد بن سليمان النفزي ، عن خاله أبي محمد غانم بن وليد الخزومي ، عن أبي عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمي ، عن أبي القاسم أحمد بن أبان بن سيد ، عن أبي علي الغالي ، عن أبي بكر بن دريد ، عن أبي حاتم السجستاني ، عن الأصمعي .
م (٣)

لا تندرج تحت عنوان واحد ، لأن منها الأوصاف الجسدية والخلقية ، وما يتصل بمرها ، وسيرها ، وطريقة أكلها وشربها ، وأكثرها يدور حول نتاجها وحليبها وما تأتيه في الأمرين من أعمال .

ويشغل الفصل الثاني نحو ثلاث صفحات (١٤٧ - ١٤٩) ، وله عنوان مذكور ، يبين أنه خاص « بسير الإبل » . ولا يتكف فيه المؤلف ترتيباً ، ولكنه يحاول في بعض المواضع أن يجمع بعض الصفات المتدرجة ، وينقل من الأدنى إلى الأعلى ، يقول^(١) : « العنق : الفسيح والمستبطن » . قال [أمية بن أبي عائد الهذلي :

ومن سيرها العنق المسبطن^١ رُ والعجرفية^٢ بعد الكلال
فإذا ارتفع عن العنق قليلاً قيل : يمشي التزبد . وقال الشاعر [وهو الأعشى] :
وأتلع نهاض^٣ إذا ما تزيدت^٤ به مدأ^٥ أثناء الجديل المضفر^٦
فإذا ارتفع عن ذلك فهو : الذميل ، يقال ذمل بذمل ذميلاً . فإذا قارب
الخطو ودارك النقال فهو : الرتك ، يقال : رتك يرتك رتكاً ورتكناً .

والفصل الثالث عن « ألوان الإبل » ، ويشغل قريباً من صفحتين (١٤٩ - ١٥١) .
ويمثل الفصل السابق في عدم الترتيب سوى بعض المواضع الجزئية التي يتيسر له فيها ذلك . يقول^(٢) : « يقال : بعير أحمر ، وناقة حمراء . فإذا بواغ في
نعت حمرة قبل : كأنه عسقي أرطاة . ويقال : أجلد الإبل وأصبرها
الجر . فإذا خلط^(٣) الحرة^(٤) فهو : كمتيت بين الكمتة . وناقة
كمتيت بيئنة الكمتة . فإذا خلط^(٥) الحرة صفار^(٦) قيل : أهر مدمس .

(١) ص ١٤٧ .

(٢) ص ١٤٩ .

(٣) في المخصص : « خالط » وهو الصحيح (لجنة المحلة) .

(٤) في المخصص : « فإن خالط الحرة صفار » ، والأرجح أن تكون « صفرة » ، في كليهما (لجنة المحلة) .

وقال حميد بن ثور :

وصار مُدَمِّمًا كميًا وشبَّهتُ فُروجُ الكُلْسِ منها الوِجَار المَدِّمًا
وعنوان الفصل الرابع «أسماء الأظماء» ، ويشغل نحو صفحتين (١٥١-١٥٢) .
وبدأه بتعريف الظم ، ثم التزم الترتيب التصاعدي التزامًا تامًا ، فكان أحسن
الفصول تنظيمًا وعدم استطراد . قال ^(١) : «الظم : ما بين الشربتين . ويقال :
زاد الناس في أظمائهم . ويقال : ما بقي من فلان إلا ظم حمار . فأول
الأظماء وأقصاها : الرعرة ، وهي أن تدعها على الماء تشرب كما شاءت .
وإذا شربت كل يوم فاسمُ ذلك الظم : الرفه . ويقال : إبل بني فلان
ترد رِفها . قال أوس بن حجر :

يسقي صدك وُمسَاهُ ومُصْبِحَهُ رِفها ، ورَمْسُك محفوفٌ بأللال
فإذا شربت يوماً غدوةً ويوماً عشية فاسم ذلك الظم : العريحاء . . .»

والفصل الخامس ، الذي يشغل أربع صفحات (١٥٢-١٥٦) ، «لأدواء
الإبل» . ولم أتبين له فيه ترتيبًا ما ، وإن كان تداعي المعاني يحمله في بعض
المواضع على جمع نوع متقارب من الأسماء ، ولكنه لا يستقضي في هذا الجمع ،
إذ لا يخرج من وضع مرض أو أمراض من النوع نفسه في مواضع منفصلة .
يقول ^(٢) : «يقال إذا أكلت الرمث فخلت عليه فاشتكت بطونها : تركت
الإبل قد رمث رمثًا . وإذا أكلت العرفج ثم شربت عليه الماء فاجتمع
العرفج عُجْرًا في بطونها فاشتكت عليه بطونها ، قيل : قد حببت تخبج
حببًا . وإذا أكلت فأكثر فانتفخت بطونها ولم يخرج عنها ما في بطونها ،
قيل : قد حببت تخبط حبطًا ، وهو بعير حبط ، وناقة حبطة ..»

(١) ١٥١ .

(٢) ١٥٣ .

وأخر الفصول في نصف صفحة (١٥٧) ، وخاص « بأسماء عدد الإبل » ،
 أي جماعاتها . والتزم فيه ترتيباً تصاعدياً لم يجد عنه . قال (١) : « الذؤود :
 ما بين الثلاثة إلى العشرة . والصَّرمَة : القطعة التي ليست بالكثيرة .
 والصبَّية : فوق ذلك إلى العشرين إلى الثلاثين إلى الأربعين . . . »
 وغلب على المؤلف في الفصول الثالث والرابع والخامس أن يقدم وصف الحالة
 التي يربدها من الإبل ، ثم يتبعها باللفظ الذي تطلقه اللغة على تلك الحالة .
 وغلب عليه في الفصل السادس تقديم اللفظ وإنباعه بتفسيره . أما الفصلان
 الأول والثاني فيختلط فيهما الأمران ، إذ تغلب الظاهرة الأولى على صدريهما ،
 والثانية على عجزيهما .

وقد يكون اللفظ الذي يقدمه اسماً أو فعلاً أو صفة . فإذا كان اسماً
 أعقبه بالتفسير ثم بالفعل الماضي فالمصدر ، في كثير من الأحيان . ويختم بالشاهد
 في أحيان قليلة . وإذا كان فعلاً ذكر المصدر منه ، ثم أعقبه بالتفسير ،
 فالشاهد إن وجد ، ولا ينطبق هذا القول على الفصل الأخير القصير ، لأنه
 التزم فيه الإيجاز ، فاكتفى بإيراد اللفظ ثم تفسيره . وأتى بشاهد شعري
 واحد على آخر لفظ . وإذا كان اللفظ المقدم صفة ، أعقبه بالتفسير ، والشاهد
 إن وجد ، واكتفى بذلك .

وإذا ما قدم الحالة المرادة ، أعقبها في أحيان بالاسم أو المصدر والصفة منها ،
 وفي أحيان بالفعل والمصدر ، وأضاف إليهما أحياناً الصفة .
 وكان يورد للحالة الواحدة لفظاً أو أكثر ، سواء أكانت هذه الألفاظ
 متحدة المادة أو مختلفة . وعندما يورد الفعل بذكر الماضي والمضارع في أكثر

الأحيان ، ويحذف الأخير في أقلها ، ويقدم الماضي عند اجتماعها . وعندما يذكر الصفة ، يأتي في بعض الفصول بالمفرد والجمع منها ، وفي بعضها بالذكر والمؤنث ، ويُغفل ذلك في فصول وأما كن أخرى . ويذكر للفظ الذي يعالجه في أحيان قليلة معنى آخر غير المعنى المتعلق بالإبل ، ويشير في أحيان أقل إلى اختلاف اللغات فيه .

والشواهد قليلة ، ويتألف أكثرها من بيت واحد ، وفي مواضع معدودة من بيتين ، وربما أتى على اللفظ الواحد بشاهدين ، ويعزو بعض الشواهد إلى قائله ، ويحمل بعضها الآخر ، ويذكر اسم من روى له بعضها ، بل قد يورد له خبراً ما . وتضم هذه الشواهد الشعر ، والأمثال ، والأقوال السائرة . ويعلق على بعضها بتفسير بعض الغامض فيه ، مما لا صلة له بالإبل ، ولا يأبه لذلك في بعضها الآخر . أما الكتاب الثاني المنسوب إلى الأصمعي أيضاً ، ووجده المحقق في مكتبة فينا بالنمسا ، فأكثر من ثلاثة أمثال الأول ، إذ يشغل إحدى وسبعين صفحة (٦٦ - ١٣٦) ولكن روايته مجهولة لم يُصرِّح بها . وجميع فصول الكتاب الأول موجودة في الثاني ، مع بعض تغييرات وإضافات . جمع ما في الفصل الأول من ألفاظ متصلة باللبن والحلب ، ووضعها في فصل خاص بها ، أطلق عليه «غزارة الإبل» . وزاد في آخر الكتابين فصلين عن الوسوم التي تعلم بها الإبل ، وأصواتها . وغير ترتيب الفصول ، فصارت على النحو التالي :

- ١ - الفصل العام ، ولا عنوان له ، في حوالي ٢٩ صفحة (٦٦ - ٩٤) .
- ٢ - غزارة الإبل ، في ٢١ صفحة (٩٤ - ١١٥) .
- ٣ - أسماء الإبل ، يربد في أعدادها المختلفة ، في صفتين (١١٥ - ١١٧) .
- ٤ - أدواء الإبل ، في ست صفحات (١١٧ - ١٢٣) .
- ٥ - سِير الإبل ، في أربع صفحات (١٢٣ - ١٢٧) .

- ٦ - ألوان الإبل ، في صفحة ونصف (١٢٢ - ١٢٨) .
 ٧ - أظاء الإبل ، في أربع صفحات ونصف (١٢٨ - ١٣٢) .
 ٨ - المواسم والتزئيم ، في قريب من ثلاث صفحات (١٣٣ - ١٣٥) .
 ٩ - الفصل الأخير ، ولا عنوان له ، وكاه عن أصوات الإبل ، وهو في نحو صفحة ونصف (١٣٥ - ١٣٦) .

ويكاد الكتابان يتماثلان في فصل الألوان ، فلا خلاف بينهما غير أن كلاً منهما ذكر مصدراً غير موجود في الآخر ، وأن الكتاب الصغير أجرى بعض التغيير والإضافة والاختصار في شرح أحد الشواهد الشعرية . جاء في الكتاب المطول ^(١) : « يقال : بعير أحمر ، وناقه حمراء . وإذا بولغ في نعت حمرة قيل : كأنه عسق أرطاة . ويقال : أجدل الإبل وأصبرها الحجر . فإذا خاط ^(٢) الحجر قنوء فهو : كميث . فإذا خاط ^(٣) الحجر صفرة ^(٤) قيل : أحمر مدمى . قال حميد بن ثور :

وصار مدماهما كميثاً وشبهت قروح الكلا منها الوجار المهديما .
 وتتقارب فصول السائر والأظاء والأعداد فيهما . ولكن الكتاب القصير يحتوي على مادة في كل منها ، ومصدرين في الفصل الأول . وتبدأ لأحد الشواهد ، وكل ذلك غير موجود في الكتاب الكبير . ولكن هذا بدوره يضم في آخر الفصلين الأول والثالث مواد قليلة ، وفي آخر الثاني مواد كثيرة ، وفي تضاعيف الفصول كثيراً من الشواهد ، والمواد ، والمصادر ، والأفعال المضارعة ، والتعليقات على الشواهد ، والمغاني الإضافية ، وبعض الإطالة في التفسير . ولا أثر لكل هذه الإضافات في الكتاب القصير . ولكننا إذا أغفلنا هذه الإضافات وجدنا ترتيب الفصول واحداً في الكتابين .

(١) ١٢٢ .

(٢) انظر للملاحظة في ص ٣٨٦ (لجنة المحلة)

جاء في الكتاب الطويل^(١) : « الدود : ما بين ثلاث إلى العشر . ومثل من الأمثال : الدود إلى الدود إبل . والصرمة : قطعة خفيفة قليلة ما بين العشر إلى بضع عشرة . ويقال للرجل إذا كان خفيف المال : إنه مُصْرِم . قال المألوط :

يَصْدُ الكرامُ المَصْرِمونَ سِوَاهَا وذو الحق عن أقرانها سيّجيد

أي يصيرون إلى غيرها ، وذو الحق يجيد عنها ، وذلك أنها لا يصاب منها ولا يُقرى فيها ضيف . والقَرَن : الحبل يُشدّ به القَرينتان ، فإذا قال : يصد عن القَرَن ، يُعلم أنه يصد عنها . والصبغة : فوق ذلك . ويقال : على آل فلان صبّة من الإبل : وهي من العشرين إلى الثلاثين إلى الأربعين . قال بعض الشعراء :

إني سيّخني الذي كَفَّ والذي قديماً ، فلا عُريّ لذي ولا فقر

بصبغة شول أربعين كأنها تحاصر تبع لا شروف ولا بكر .
أما فصل الأدواء فأصابه تغيير كبير ، فالترتيب في الكتابين مختلف تمام الاختلاف ، تتفق أجزاء من الفصلين في السياق ، ولكن أحدهما يكون في أول الفصل من كتاب ، على حين يكون مقابله في منتصف الفصل أو آخره من الكتاب الثاني . كذلك نجد في الكتاب الصغير مواد ، ومصادر ، وأعمالاً ، وشواهد ، غير مذكورة في الكبير ، كما نجد في هذا أيضاً من المواد ، والصيغ ، والشواهد ، والتعليقات عليها ، غير الموجودة في الصغير . والظاهرة السابقة تراها في الفصل العام الذي سبق أن عرفنا أنه قسّمه في الكتاب المطول إلى فصلين ، ونضيف أن الفصل الخاص باللبن وغزارته وقتله يختتم بعدة أوصاف لا تتصل باللبن ، ولكنها كانت في ذلك الموضع من

الكتاب المختصر ، فبقيت على ما كانت عليه بعد التقسيم ، وأنت في فصل لا تنتمي إليه .

وكل ما رأيت من ظواهر في الكتاب القصير نراه في وضوح في الكتاب الطويل . ولكن الشواهد تكثر وتطول وتنوع . فيورد على اللفظ الواحد أحياناً ثلاثة شواهد ^(١) . وتألّف الشاهد مرة من أربعة أبيات ^(٢) ، وأحياناً من ثلاثة ^(٣) ، هذا إذا لم نعد أضر الرجز أبياتاً . وأتى بشواهد من الشعر ، والأمثال ، والأقوال السائرة ، والأخبار ، وأكثر من الشتر .

وليس في الكتاب المطول ما يجعل الدارس يقطع برأي في مؤلفه ، أو يجعله ينكره على الأصمعي . حقاً نسب الشاهد التالي :

تمهوي رؤوس القاحرات الفجر إذا هوت بين الشهما والحنجر
إلى روبة في الكتاب الكبير ^(٤) ، وهو الصحيح ^(٥) ، وإلى ذي الرمة في الكتاب الصغير ^(٦) . ولكن ذلك مرجعه الرواة أو الفساح في الغالب ، وكذلك مرجع أكثر هذا النوع من الاختلاف .

وأهم من ذلك الاختلاف في تفسير لفظ العرج ، إذ قيل في الكتاب القصير ^(٧) : « الأبل إذا كثرت فبلغت مائتين » ، وقيل في الطوبل ^(٨) : « إذا بلغت الأبل خمس مائة إلى الألف » . ولست على يقين من سبب هذا الاختلاف .

(١) ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٩١ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٢٣ ، ١٣٦ .

(٢) ٩٣ .

(٣) ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ .

(٤) ٧٧ .

(٥) ديوانه ٦٠ .

(٦) ١٤٣ .

(٧) ١٥٧ .

(٨) ١١٦ .

وجميع ما في الكتاب الكبير من زيادات موجود في الكتب اللغوية .
 نجد بعضها منسوبا إلى من رواه من اللغويين ، وأكثرها دون نسبة . وقد نسب
 ابن منظور تفسير لفظ « غَضْبِي » إلى الزجاجي . فقد جاء في كتاب الأَصْمِعي (١) :
 « يقال : أتانا بغضبي ، معرفة لا تُنَوَّن . وغضبي : مائة من الإبل . قال الشاعر :
 ومُسْتَخْلِفٍ ، من بعد غضبي ، صرمةً فأحر به لطلول فقر وأحربا
 يريد : أحرب بما أصابه : أي دخل عليه حرب . قال : وسمعت ابن
 أبي طرفة يقول : والله لا أسمع به وأحربا ، أراد : أحرَّ بن ، بالنون المخففة » .
 وجاء في اللسان (٢) : « غضبي : اسم للمائة من الإبل ، حكاه الزجاجي في
 نوادره ، وهي معرفة لا تنون ، ولا يدخلها الألف واللام . وأنشد ابن الأعرابي :
 ومُسْتَخْلِفٍ ، من بعد غضبي ، صرمةً فأحر به لطلول فقر وأحربا
 وقال : أراد النون الخفيفة ووقف » . وتكاد الفقرتان تماثلان ، وربما أخذه
 الزجاجي عن الأَصْمِعي ، أو أخذه الاثنان عن لغوي واحد ، أو اتفقا فيه عرضاً .
 وهناك نص آخر أكثر تماثلاً . جاء في الكتاب (٣) : « فإذا بلغ الهدير
 فأواه الكشيش ، يقال : كَشَّ يَكِشُ كَشِيشاً . قال رؤبة :

هَدِرْتُ هَدِرًا لَيْسَ بِالْكَشِيشِ

فإذا ارتفع عن ذلك قيل : كَتَّ يَكِثُ كَتِيتًا . فإذا أفصح بالهدير قيل :
 هَدَرَ يَهْدِرُ هَدِيرًا . فإذا جفا صوته ورجع قيل : قَرَّ قَرًا يُقَرُّ قَرًا قَرَّةً .
 قال حميد بن ثور :

نَجَاءُ بِهَا الرَّوَادُ يُحْجِزُ بَيْنَهَا مُدَيِّ بَيْنَ قَرَّارِ الْهَدِيرِ وَالْمَحْجَا

(١) ١١٦ .

(٢) مادة غضب .

(٣) ١٣٥ .

سُدَى : لبست بربوطة . فإذا جعل يهدر هدراً كأنه يعصره قيل : زَغَد
يَزَغَد زَغْدًا . قال الراجز [وهو أبو نخيلة] :

بَيْخٍ وَبَجْبَاحِ الْهَدِيرِ الزَّغْدِ

فإذا جفا صوته كأنه يقاتع فلحماً من جوفه قيل : قَلَخَ يَقْلَخُ قَلْخًا .
قال الراجز : قَلَخَ الْفُحُولِ الصَّيْدِ فِي أَسْوَالِهَا «

وجاء في اللسان ، مادة كَشَشَ : « أبو عبيد : إذا بلغ الذكر من الابل
الهدير فأوله الكشيش . وإذا ارتفع قليلاً قيل : كَتَّ بَكَتَ كَتْبًا .
فإذا أفصح بالهدير قيل : هدر هديراً . فإذا صفا صوته ورجع قيل : فرقر » .

ولا نكاد نطمئن إلى نسبة هذه الفقرة إلى أبي عبيد القاسم ابن سلام ،
حتى نجد في اللسان نفسه ، مادة زَغَدَ : « الأصمعي : إذا أفصح الفحل بالهدير
قيل : هدر يهدر هدراً . قال : فإذا جعل يهدر هديراً كأنه يعصره قيل :
زغد يزغد زغداً » ، وفي مادة قَلَخَ : « الأصمعي : الفحل من الابل إذا هدر
فجعل كأنه يقلع الهدير فلحماً قيل : قَلَخَ يَقْلَخُ قَلْخًا . وأنشد الأصمعي :

قَلَخَ الْفُحُولِ الصَّيْدِ فِي أَسْوَالِهَا «

فلا شك إذن أن كثيراً من المواد الزائدة من رواية الأصمعي . بل ربما
كان ما نجده معزواً إلى غيره من اللغويين مروياً عنه أيضاً . فالفقرة التي
عزاهها ابن منظور إلى أبي عبيد موجودة في الغريب المصنف (باب أصوات الابل) ،
ويبدو عليها أنها مروية عن الأصمعي . وهما يمكن الأمر فلا يُستبعد أن
يكون أحد قد أضاف إلى الكتاب عن لغويين غير الأصمعي .

ونسب القدماء كتباً في الابل إلى أبي زياد الكلابي^(١) (ت ٢١٥) ،
ونصر بن يوسف تليذ الكسائي^(٢) . ولم يصل إلينا كتاباهما .

(١) ابن النديم : الفهرست ٢١٥ . ياقوت : معجم الأدباء ١١ : ٢١٦ .
(٢) ابن النديم : الفهرست ٩٨ . ياقوت : معجم الأدباء ١٩ : ٢٢٥ . السيوطي : البنية ٤٠٤ .

وعقد أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) كتاباً للإبل ، في موسوعته المسماة « الغريب المصنف » ، وهو يشغل من المصوِّرة المحفوظة بمكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ستين صفحة ، تضم ٤٥ باباً ، ولا نستطيع أن ننسب إلى المؤلف ترتيباً معيناً في إيراد الأبواب ، ولكن اتجاهه العام كان أن يورد حمل الإبل ونتائجها وحلبها وأسنانها ، وصفاتها ، ورعيها ، ووردها ، وسيرها ، وأعدادها ، وأصواتها وأصوات دعائها أو زاجريها ، وأدواتها ، وأمراضها ، وعيوبها ، وسماتها ، وأبوها ، ولحومها ، وألوانها ، وما إليها ، بالترتيب الذي ذكرتها به . ولكننا نرى موضوعات واحدة أو متقاربة أو متصلة موزعة على أكثر من باب دون سبب ظاهر ، مثل باب نعوت الإبل في رعيها وربضها ، وباب رعي الإبل وتركها وعلفها ؛ وباب نعوت الإبل في وردها ، وباب ورد الإبل ؛ وموضوعات مثلها موزعة لأسباب واهية ، مثل أبواب نعوت الإبل في ألبانها ، وفي قلة ألبانها ، وفي ضروعها ، وفي الحلب ، وفي الرضاع والحلب ؛ وأبواب نعوت الإبل في عظمها وطولها ، وفي أسننها ، والقوية الشداد ، وفي سماتها ؛ وأبواب سير الإبل في السرعة ، وفي اللين والرفق ، وضروب مختلفة من سيرها ؛ وأبواب أمراض الإبل وأدوائها ؛ وأمراضها من الشيء تأكله ، وأمراض صفارها ، وجريها ، وغيرها . أضف إلى ذلك أنه كان في بعض الأحيان يبعد بين هذه الأبواب المتماثلة أو المتقاربة ، ويفصل بينها بما لا صلة له بها . فالباب الأول في رعيها ترتيبه الثالث عشر ، على حين أن الثاني هو الثاني والأربعون ؛ والأول في الورد هو الرابع عشر ، والثاني هو الثاني والأربعون . وتتفاوت هذه الأبواب في الطول ، فيشغل أطولها « باب أسنان الإبل » قريباً من خمس صفحات (١٨١ - ١٨٤) ، على حين يضم كثير من الصفحات بايين مما .

كذلك تختلف الأبواب في علاجها اختلافاً كبيراً ، فبعضها مأخوذ برومته من الأصمعي ، مثل أبواب أسنان الابل بعد الكبر ، ووردها ، وأمراض صفارها ، وألوانها . وبعضها تكاد كل مادة لغوية تؤخذ من لغوي غير المذكور قبله ، مثل أبواب نعوت الابل في ألبانها ، وقلة ألبانها ، والرضاع والحلب وغيرها . والسمة الواضحة أن أبا عبيد لا يذكر ما بورده من مواد من عنده ، بل يختاره من الرواة واللغويين ؛ وأنه كان يعزو كل مادة بوردها إلى رادوها . فإذا نظرنا إلى هؤلاء الرواة واللغويين ، وجدنا منهم البصريين كالأصمعي وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء ، والكوفيين كالكسائي والفراء ؛ وعلى هؤلاء معظم اعتماده ، وإن استقى من غيرهم كالأموي والأحمر وغيرهما .

ولما لم يكن بين أبيدنا غير كتاب الأصمعي من الرواة الذين رجع إليهم ، كنا مضطرين إلى الاختصار على المقارنة بينهما ، عالين بأنها قاصرة لا تجلو عمله من جميع جوانبه . وتبين هذه المقارنة أنه بقرب أحياناً من عبارة وترتيب النسخة المطولة من كتاب الأصمعي ، وأحياناً من النسخة القصيرة ، وأحياناً كثيرة يخالف عبارتها وترتيبها ، بأن يترك مواد ذكرها وبلتقط مع الترتيب ، أو يجمع المتفرق ، أو يترك الترتيب تماماً وبلتقط كيفما شاء . ولم يلتزم إيراد عبارة الأصمعي ، وإنما أوردنا أحياناً ، وأورد الحالة التي وصفها الأصمعي وصفاها عن غيره من اللغويين كأبي زيد والكسائي ، ثم أشار إلى أن الأصمعي وافقه . وزاد في بعض الأحيان عن الأصمعي مواد ، وصيغاً ، وتكملات للتفسير ، ليست في النسختين كليهما ، ولعل بعض الزيادات من عنده ، وبعضها الآخر ساقط من النسختين . ولكن السمة العامة أنه كان يرمي إلى الإيجاز ، فجعله هذا يجري بعض التفسير في عبارة الأصمعي ليحيل بها إلى القصر ، ويجذف الاستطرادات ، والشواهد الثرية ، وأكثر الشواهد الشرعية ، وكثيراً من

الصيغ والمترادفات • فلم يلتزم في الأفعال إيراد الماضي فالمضارع فالمصدر فالصفة كما كان الأصمعي يفعل كثيراً ، بل كان يقتصر على الماضي والمصدر أحياناً ، ويضيف اليها الصفة قليلاً .

قال مثلاً^(١) : « أبو زيد : رمث الابل رمثاً : اذا أكلت الرمث فاشتكت بطونها . فان أكلت العرفج فاجتمع في بطونها عُجْر حتى تشتكي منه فيسل : حَبِبت حَبَباً . الأصمعي : الحَبِيج والرَّمث مثله ، قال : فان لم يخرج عنها ما في بطونها وانتفخت قيل : حَبِطت حَبَطاً . الكسائي : أَرِكت أَرَكاً : اذا اشتكت من أكل الأراك ، وهي ابل أراك ، وأرِكة مقصور » .
ودأب أبو عبيد في داخل أبوابه على أن يورد قولاً للغوي ثم لآخر فلتألت الى أن يفرغ الباب . فاذا اتفق أكثر من واحد ممن روى عنهم صرح بهذا الاتفاق ، ولم يكرر الأقوال ، واكتفى بأن يعقب على القول المتفق عليه بأن فلاناً مثله . فاذا كان يتفق معه ويزيد عليه ، أشار الى ذلك وقال مثلاً^(٢) : « الأصمعي . . . فاذا ورم حياؤها من الضبعة قيل : قد أبَلتت . . . أبو عمرو الشيباني في الأبلام مثله ، قال : ويقال : بها بَلحة شديدة » ، أو قال^(٣) : « أبو عمرو في الصفي مثل الأصمعي ، قال : ويقال : صَفوت وصَفَت » . واذا اختلف اللغويان أعلن هذا الاختلاف ، كما فعل حين ذكر أن الأصمعي يقول : أَشَصَّت الناقة : أي ذهب لبنها ، والكسائي يقول : شَصَّت^(٤) .

(١) اللوحة ٢٠٤ .

(٢) اللوحة ١٨١ .

(٣) اللوحة ١٨٦ .

(٤) ١٨٦ .

وطبيعي أن تتمدد الظواهر في الكتاب ، ولا نتخذ مسلكاً واحداً ، أو اتجاهًا عامًا ، لأن المادة منتقاة من لغويين كثيرين ، يختلف كل منهم عن أخيه في علاجه . ولكن الأمر الواضح الذي أجراه المؤلف الاختصار ، الذي ظهر أثره في قلة الشواهد ، وحذف بعض صيغ الأفعال .

وهذا مثال من باب أصوات الابل^(١) : « إذا بلغ الذكر من الهدير فأوله الكشيش ، وقد كَشَشَ بكش . قال رؤبة :

هدرتُ هَدْرًا ليس بالكشيش

فإذا ارتفع قليلاً قيل : كت بكث . فإذا أفصح بالهدر قيل : هدر هيدر هديرا . فإذا صفا صوته ورجع قيل : قرقر قرقرة . قال الشاعر :

فجاء بها الرواد يحجز بينها سدى بين قرقر الهدير وأعجا

فإذا جعل هيدر هديراً كأنه يُفصِّرُه قيل : زغد يزغد زغداً . قال الراجز :

يخ وبخباخ الهدير الزغد

فإذا جعل كأنه يقلعه قلماً قيل : قلخ بقلخ قلخاً ، وهو بهير قلاخ . قال الراجز :

قلخ الفحول الصيد في أشوالها .

وذكر القدماء أن أبا نصر أحمد بن حاتم^(٢) (ت ٢٣١) ألف كتاباً عن الابل ، ولكننا لا نعرف عنه شيئاً . كما ليس لدينا معلومات عن كتاب الابل لأبي يوسف يعقوب بن السكيت^(٣) (ت ٢٤٦) .

ولكن ابن السكيت جعل للابل بابين في كتابه « الألفاظ » : أولها باب الجماعة من الابل ، والثاني باب صير الابل . ورتب الباب الأول (ص ٣٥ - ٤٠)

(١) ١٩٦ .

(٢) ابن النديم : الفهرست ٨٣ . ياقوت : معجم الأدباء ٢ : ٢٨٤ . الفطحي :

إنباه الرواة ١ : ٣٦ . السيوطي : البغيه ١٣٠ .

(٣) ابن النديم : الفهرست ١٠٨ . ياقوت : معجم الأدباء ٢٠ : ٥٢ .

تصاعدياً على وجه التقريب . وعني فيه أكثر ما عني بالاختلافات بين اللغويين في تفسير اللفظ الواحد . فبدأه مثلاً بقوله ^(١) : « قال الأصمعي : الذود من الإبل : من ثلاث إلى عشر . ومثّل من الأمثال : الذود إلى الذود إبل . قال أبو عبيدة : الذود : ما بين الشنتين وبين التسع من الإناث دون الذكور ، كقول الراجز :

ذودٌ ثلاثٌ بكرةٌ ونابانٌ غيرَ الفحولِ من ذكورِ البهرانِ

قال القامم الأصمعي : الذود : ما بين الثلاث إلى العشر ، ولا يقال الذود إلا للنوق . وقال أبو زيد : يقال للذكورة والإناث » .

وسار على هذا النخط : يقدم اللفظ وبمقبه بما في تفسيره من خلاف . ولكنه عدل بعد مدة ، ففسر عدة ألقاظ ، ثم عاد إليها وأورد ما فيها من خلاف . وأنهى الباب بصفات تطلق على جماعات الإبل ، ولم ينبه فيها على خلاف . قال ^(٢) : « قال : يقال : أعطاه مائة جرجورا : وهن العظام الأجرام . قال الأعمش :

يَبُّ الْجِلَّةِ الْجَرَجَرِ كَالْبُسْتَانِ تَحْنُو لِدَرْدِي أَطْفَالِ

قال : ويقال للإبل إذا لم تكن فيها أنثى وكانت ذكورة : هذه جمالة بني فلان . ويقال : مائة معكاه : أي مملئة صمينة . ويقال نعم عكنان : أي كثير . وقال الفراء : عكنان ، بالتخفيف » .

واستشهد الباب بأمثال وأشعار ، نسب بعضها وأهمل بعضها ، وأورد بيتين في الشاهد الواحد أحياناً ، وشاهدين على اللفظ الواحد أحياناً . واستطرد في في مواضع فأشار إلى المعاني غير المتصلة بالإبل ، وإلى المعاني المجازية . وأكثر

(١) ٣٥ .

(٢) ٣٩ .

الباب مأخوذ من الأصمعي وأبي عبيدة وأقار بن لقيط ، ورجع المؤلف في بعضه الى أبي زيد الأنصاري وأبي عمرو بن العلاء وأبي عمرو بن الشيباني والفراء وغيرهم .
 أما الباب الثاني (ص ٤١٤ - ٤١٩) فأخوذ كله - عدا ألفاظاً قليلة في آخره تتعلق بالخيل والابل - من كتاب الابل للأصمعي (ص ١٢٣ ١٤٧) .
 والتزم نص الأصمعي وترتيبه على وجه التقريب ، مع ميل الى الاختصار ، جعله يحذف بعض الشواهد ، ويقتصر على واحد منها عند تعددها ، ويحذف بعض المواد والضيغ ، ويختصر بعض التفسيرات . قال مثلاً في الفقرة التي استشهدنا بها عند الأصمعي^(١) : [العنق :] الفسيح :

[و] سِيرَهَا العنق المسبطرُ رُ والعجرفية بمد الكلال

فاذا ارتفع عن العنق شيئاً قيل : هو يمشي التزيد . قال الأعشى :
 وأتلع نهاض اذا ما تزيدت به مدّ أنشاء الجدبل المضفر
 فاذا ارتفع عن ذلك فهو : الذميل . فاذا قارب الخطو ودارك النقال فهو :
 الرّتك . يقال : رتّك يرتك رتكا ورتكناً » .

وصرح المؤلفون القدماء بأن أبا بكرمة الضبي^(٢) (ت ٢٥٠) ألف كتاب الابل والغنم ، وأن الجاحظ^(٣) (ت ٢٥٥) ، وأبا حاتم سهل بن محمد السجستاني^(٤) (ت ٢٥٥) ، وأبا الفضل العباس بن الفرج الرياشي^(٥) (ت ٢٥٧) ، وابن فتيمة عبد الله بن مسلم^(٦) (ت ٢٦٧) ، وأبا السمع الطائي^(٧) الذي شاهد عهد

(١) ٤١٤ .

(٢) ياقوت : معجم الأدياب ١٢ : ٣٩ .

(٣) ياقوت : معجم الأدياب ١٦ : ١٠٦ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ٨٧ .

(٥) ابن النديم : الفهرست ٨٦ . ياقوت : معجم الأدياب ١٢ : ٤٦ . السبوطي :

البقية ٢٧٦ .

(٦) ابن النديم : الفهرست ١١٥ .

(٧) ابن النديم : الفهرست ٦٧ .

الخليفة المعتز (٢٥٢ - ٢٥٥) ، خمستهم ألفوا كتباً بعنوان « كتاب الابل » .
 وصرح ابن النديم أن كتاب ابن قتيبة كان في ستة عشر باباً ، وأن كتاب
 أبي السمع كان بخط صعوداء محمد بن هبيرة .

و كتاب « النعم والبهائم والوحش والسباع والطير والهوام وحشرات الأرض »
 الذي حققه الأب موريس بويج Le P. Maurice Bouyges ، ونسب إلى
 ابن قتيبة ، يشتمل على عدة أبواب في الابل ، تشغل منه قريباً من ٢٣ صفحة .
 ويتضح منذ النظرة الأولى إلى عناوين أبوابه أنها عناوين أبواب كتاب الغريب
 المصنف لأبي عبيد نفسها ، وأنها تجري على ترتيبها أيضاً . وعند متابعة ما في
 داخل الأبواب نجد أنه ما جاء في أبواب الغريب المصنف . ويبدو أن مؤلف
 « النعم » عندما أراد تدوينه ، وضع أمامه كتاب الابل من الغريب المصنف ،
 وأخذ في تصفحه . وكما وقعت عيناه على اسم راو أو لقوي ممن يزدحم بهم
 الغريب ضرب عليه بقلمه . فلم يورد غير أبي عبيد ثلاث مرات ^(١) والفراء
 مرة ^(٢) ، والأصمعي أخرى ^(٣) ، وأبا الجراح ثلاثة ^(٤) . وكما عثر على شاهد
 حذفه ، أو حذف شطره الذي ليس فيه موضع الشاهد ، أو اقتصر على لفظة
 الشاهد وحدها . وحذف أيضاً التنبهات على موافقات اللغويين ومخالفاتهم ،
 وقليلاً على المواد والصيغ والمترادفات . وأجرى تغييراً طفيفاً جداً بكاد لا يـ
 في إيراد بعض العبارات ، أرغمه على أكثره حذفه لأسماء اللغويين . وكل
 ما زاده : مرادف ، وصيغة تذكير ، ومعنى استطرادي للفظ ، وتعليق من

(١) ٢٦ ، ٤٨ ، ٨٠ .

(٢) ٣٢ .

(٣) ٧٠ .

(٤) ٧٠ .

م (٤)

كلمتين على أحد الشواهد ، ونلفظ غير متصل بالابل يبدو أنه جاء تعليقا على شاهد كان في الفريبي المصنف وحذفه هو ، وإن كان التعليق غير موجود في نسخة الفريبي التي بين يدي . وأضاف في آخر الأبواب ثلاثة أسطر ، صرح أنها مأخوذة من حيوان الجاحظ^(١) . وقد النقطها فعلا من مواضع متفرقة من ذلك الكتاب^(٢) . كذلك أورد عبارة نسبها إلى أبي عبيد ولبست في الفريبي ، قال^(٣) : « قال أبو عبيد : عَوْدٌ وَعَوْدَانٌ وَعَوْدَةٌ » .

وهذا مثال من الكتاب ، قال^(٤) : « إذا بلغ الذكر من الابل المدير فأوله الكشيش ، وقد كَشَّ . فإذا ارتفع قليلا قيل : كَتَّ بكت كبتا . فإذا أفصح بالهدر قيل هَدَرَ هديرا . فإذا صفا صوته ورجع قيل : قَرَّ قرقرة . فإذا هدر هديرا كأنه بمصره قيل : زَغَدَ يزغدا » .

الركنور حسين نصار

(يتبع)

(١) ٨٩ .

(٢) ٣ : ٩٥ ، ٧ : ٥٨ ، ٧٧ . (طبع الساسي)

(٣) ٢٦ .

(٤) ٥٤ .